A/AC.240/1994/WG/3
4 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التحضيريـــة للاحتفـــال بالذكـــرى السنوية الخمسين لإنشاء للأمم المتحدة

فريق الصياغة
الاجتماع السادس
١٢ آيار/مايو ١٩٩٤

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

عناصر يمكن إدراجها في مشروع إعلان

١ - **توصيف الحدث**

للمرة الثالثة في القرن العشرين، تأتي شعوب العالم الى نهاية فترة من المشاكل والأخطار الجسيمة.

وفي مواجهة القرن الحادي والعشرين، يصبح من اللازم أن نغتنم الفرصة التي يتيحها خمسون عاما من تجربة الأمم المتحدة لكي نضمن لعملنا المشترك في المستقبل أن يحقق مصالح العائلة الإنسانية. إن كفاءة تصميم أعمالنا في المستقبل تتطلب أولا أن نفهم الماضي:

(أ) تحقيق القضاء على الاستعمار/تقرير المصير؛

(ب) إنشاء موقع يمكن أن يسمع فيه صوت الدول والشعوب قاطبة؛

(ج) إتاحة منبر متحضر ودستوري، ومرفق يمكن أن يتم على صعيده ومن خلاله حل الخلافات والمنازعات؛

(د) رسم إطار قانوني وسياسي للسيطرة على أسلحة الدمار الشامل وإزالتها؛

(هـ) وضع هيكل للتعاون الدولي في مجالات الصحة، والأغذية، والعمل، والنقل والاتصالات مما أصبح جزءا لا يتجزأ من حياة الشعوب كافة؛

(و) مواصلة تطوير القانون الدولي بما في ذلك ميدان حقوق الإنسان؛

(ز) اتخاذ إجراءات تدعم صون السلم والأمن الدوليين؛

(ح) تعبئة الجهود لتقديم معونات ومساعدات كبيرة الى البلدان النامية.

من أجل هذه الإنجازات التي تشكل واحدا من أكثر الجوانب إيجابية ونبلا في تاريخ القرن العشرين، ينبغي أن يضاف الاعتراف بما صادف المسيرة من سلبيات معينة:

(أ) الحروب والعدوان والمعاناة التي وقعت بوتيرة أكثر من اللازم؛

(ب) في هذا السياق فإن آليات الأمم المتحدة المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين لم تؤد دورها، أو لم يتح لها أداء دورها إلا بصورة غير متكافئة وبرغم ما بذل من جهود من جانب المجتمع الدولي، فما زالت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها عدد ضخم من أبناء العالم أحوالا بالغة التعاسة.

والى هذا السجل الشامل ينبغي أن يضاف الوعي باللحظة الفريدة التي نقف عندها والتي تتميز بما يلي:

(أ) نهاية نظام التنافس الثنائي؛

(ب) نشوء دول جديدة؛

(ج) توترات شعوبية/إثنية/طائفية؛

(د) لاجئون؛

(هـ) تهديدات غير عسكرية للأمن (المخدرات، مرض الإيدز)؛

(و) ثورة في الاتصالات العالمية؛

(ز) زيادة في أعداد السكان؛

(ح) ضغوط على البيئة؛

(ط) الحاجة الى تأمين حقوق/دور المرأة؛

(ي) فقر يسود العالم؛

(ك) بطالة متزايدة.

إن النظام العالمي يجتاز طور من التحول وهو ما يصدق كذلك على الأمم المتحدة. ونحن عاقدو العزم على أن نهيئ عبورا مأمونا كي نصل، في إطار من حسن الاستعداد الى القرن الحادي والعشرين.

٢ - إعادة التأكيد على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

إعادة التأكيد بصورة رسمية على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة:

(أ) أن هذه المبادئ والأهداف كانت صحيحة في عام ١٩٤٥ ولا تزال كذلك اليوم؛

(ب) بل إن بعضها يتسم اليوم بمزيد من الأهمية ومنها مثلا التسامح، والانسجام بين الإجراءات المتخذة، والمساواة في السيادة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

٣ - ضرورة تنفيذ الميثاق في الظروف المعاصرة أو المرتقبة

من المسلم به أن مشاكل الماضي كثيرا ما استمدت جذورها من عدم تنفيذ أهداف ومقاصد الأمم المتحدة أو عدم الالتزام بها قبل أن تكون المشاكل كامنة في تلك الأغراض والمبادئ بحد ذاتها.

وقد تعاهدت جميع الدول الأعضاء بأن تمتثل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وتعمل على تنفيذها. لكن إمكانيات تحقيق ذلك، فضلا عن كفاءة تحقيقه، إنما تتوقف الى حد كبير على مدى استعدادنا للتصدي لمشاكل اليوم والغد.

وعليه فإن الميثاق بحاجة الى أن يجري تطبيقه على جدول أعمال جديد. ومثل هذا البرنامج يمكن تحديده في إطار الأهداف الأربعة الرئيسية التي يوردها الميثاق بوصفها الأهداف التي "آلينا على أنفسنا، نحن شعوب الأمم المتحدة" أن نحققها وهي: السلم، والمساواة، والعدالة والتنمية.

(أ) السلم

السلم والأمن يمسان جميع الأنشطة والأهداف الأخرى. لكن السلم يتشكل بفعل مجموعة متشابكة من العوامل: الحرمان الاقتصادي والاجتماعي؛ العوامل الإثنية/التاريخية/القومية/الاقليمية؛ الظلم الاجتماعي؛ موازين الأسلحة والتحركات غير الطوعية للبشر.

إن كفاءة الأعمال التي ستجري في المستقبل تستلزم تعريفا متعمقا للغاية للأخطار التي تهدد السلم والأمن بما في ذلك التهديدات غير العسكرية.

وينبغي أن تتصدر الإجراءات/الدبلوماسية الوقائية رأس قائمة الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي.

ينبغي أن يعاد بصورة جذرية تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة وهي بذاتها جهاز رئيسي أنشأه الميثاق بما يتيح لها أن تتبنى إجراءات الدبلوماسية الوقائية/بناء السلم.

ينبغي أن يعهد الى الترتيبات/الإجراءات الإقليمية بدور أكبر في حفظ وبناء السلم.

ينبغي الإفادة من العلاقة المتوخاة في الميثاق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ينبغي التشديد بصورة أكبر على سبل تسوية المنازعات التي تتوسل بالمفاوضات وليس بالإكراه.

ينبغي تعزيز المساعدات الإنسانية بحكم دورها في المساعدة على تخفيف آثار الصراع وبناء السلم.

ينبغي العمل على المزيد من تطوير دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع وتأمين ورصد المعاهدات المتصلة بنزع السلاح وخفض الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة.

(ب) المساواة

يؤكد الميثاق من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وقد عملت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على وضع الاتفاقيات والقواعد من أجل إبراز وحماية البشر قاطبة كبارا كانوا أو أطفالا.

وينبغي لبرنامج العمل في المستقبل أن يسلط الأضواء على ما يلي: المرأة؛ السكان الأصليون؛ الأقليات (بما في ذلك المجتمعات)؛ المساواة بين الدول ثم المزيد من تنفيذ الاتفاقيات والإعلانات ذات الصلة.

(ج) العـدل

تتعلق القضية المطروحة بدور القانون الدولي في العلاقات الدولية بوصفه وسيلة كفيلة بضمان أن تقوم هذه العلاقات على أساس من العقل والاحترام المتبادل وقواعد السلوك المتعارف عليها. ولسوف تكون هذه الخصائص ذات أهمية بالغة في المستقبل.

وقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة من الزمن تطويرا واسع النطاق مما أسهم من الناحية الفعلية في نسيج الحياة الحديثة والتعاون.

وفيما تتجلى تحديات جديدة ومن ذلك مثلا ما يطرح في ميادين المعلومات والاتصال والتمويل والتجارة والاستثمار سيصبح من اللازم أن يستمر هذا الاتجاه.

كذلك فإن متطلبات الميثاق في مجالات احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي وحفظ السلم والأمن الدوليين، تجعل من المهم أن تتفاوض الدول حول تسوية المنازعات متوسعة في ذلك في استخدام النظام القضائي الدولي ما استطاعت الى ذلك سبيلا.

(د) التنميـة

يعبر الميثاق عن العزم على دفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. ويتجسد في هذا ما أصبح بلا شك أكثر المهام إلحاحا على المنظمة:

(أ) إن هذه القضية أصبحت تمس بصورة عميقة الغالبية من البشر؛

(ب) أن الظروف أصبحت في جميع الأحوال أشد صعوبة في السنوات الأخيرة برغم التطورات السياسية الإيجابية؛

(ج) أن التنمية أمر أساسي لتحقيق السلم والمساواة والعدل؛

(د) أن التنمية ينتج عنها أثر بالنسبة للبقاء البيئي.

ينبغي لجدول الأعمال الجديد أن يجعل من محور التعاون الدولي مستقبلا العزم على ما يلي:

(أ) تخفيف الفقر إلى حد كبير ومن ثم إزالته في نهاية المطاف؛

(ب) ضمان التنمية المستدامة؛

(ج) تحقيق توازن في نمو السكان؛

(د) تحرير المرأة في المجال الاقتصادي؛

(هـ) إتاحة فرص العمالة المنتجة.

ولهذه الغايات، سيتعين ضمان النجاح للترتيبات الجديدة المتعددة الأطراف للتجارة العالمية ثم استعراضها وتنقيحها عن كثب:

(أ) دور مؤسسات بريتون وودز؛

(ب) دور نظام المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف؛

(ج) دور الوكالات المتخصصة.

وسيصبح من اللازم أيضا التوصل إلى فهم جديد للعلاقة بين الأمم المتحدة والحكومات من ناحية، وبين القطاع الخاص من ناحية أخرى، باعتبار أن الأمم المتحدة والحكومات لا تمتلك سوى موارد شحيحة ولكنها قادرة بصورة فريدة على توفير الإطار اللازم من حيث السياسات والتشريعات، بينما يملك الطرف الأخير معظم الموارد ولكنه لا يستطيع أن يعمل بفعالية دون توافر ذلك الإطار.

لقد تعهدت جميع الدول الأعضاء، في إطار المادة ٥٦ من الميثاق، بأن تقوم بما يجب عليها من عمل لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥.

وينبغي لإعلان الذكرى السنوية الخمسين أن يؤكد على نحو جديد ومحدد هذا التعهد ويرسم السبل المفضية إلى تنفيذه.

* * *

[ملاحظة: ينبغي بذل جهد غير مسبوق لتوعية شعوب العالم بطبيعة الأمم المتحدة من حيث قدراتها والقيود المفروضة عليها بالضرورة وببرامج عملها، في ضوء أهميتها بالنسبة إلى الحياة اليومية لجميع الأفراد والمجتمعات، وفي ضوء الضرر الذي تحقق بما في ذلك ما لحق بقاعدة موارد الأمم المتحدة من جراء التصورات والتوقعات المغلوطة عن دورها.]

- - - - -